

المملكة الأردنية الهاشمية

The Hashemite Kingdom of Jordan



وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

Ministry of Information & Communications Technology

STATEMENT OF GOVERNMENT POLICY

ON THE INFORMATION & COMMUNICATIONS TECHNOLOGY SECTORS
& POSTAL SECTOR

وثيقة السياسة العامة للحكومة

في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
وقطاع البريد

CONTENTS

1. INTRODUCTION	1
1.1. CONTEXT OF THE POLICY STATEMENT	1
1.2. BACKGROUND	2
1.3. INDIVIDUAL POLICIES IN THE CONTEXT OF OVERALL GOALS.....	3
2. POLICY RELATED TO THE TELECOMMUNICATIONS SECTOR	4
2.1. THE MOBILE TELECOMMUNICATIONS SUB-SECTOR.....	4
2.2. THE FIXED TELECOMMUNICATIONS SUB-SECTOR.....	6
2.3. THE INTERNET SERVICE PROVISION SUB-SECTOR.....	9
2.4. UNIVERSAL SERVICE	11
2.5. PROTECTION OF COMMUNICATION INFRASTRUCTURE	12
2.6. GOVERNMENT OWNERSHIP IN THE TELECOMMUNICATIONS SECTOR.....	12
2.7. EXPLOITATION OF JORDAN'S ADVANTAGES WITHIN THE REGION	13
3. POLICY RELATED TO THE INFORMATION TECHNOLOGY (IT) SECTOR	14
4. POLICY RELATED TO THE POSTAL SECTOR.....	17
4.1. CONTINUING REFORM	17
4.2. UNIVERSAL POSTAL SERVICE.....	17
4.3. THE PUBLIC POSTAL OPERATOR	18
4.4. REGULATION OF THE SECTOR.....	19
4.5. DEVELOPMENT AND GROWTH OF THE SECTOR	19
4.6. GOVERNMENT OWNERSHIP IN THE POSTAL SECTOR	20
ANNEX 1: DETAILS OF COMPLEMENTARY LAW AND WTO OBLIGATIONS	21
1.A. COMPETITION LAW No. 49 OF 2002.....	21
1.B. WTO OBLIGATIONS.....	21

المحتويات

1. المقدمة.....	1
1.1. الإطار القانوني للسياسة العامة.....	1
1.2. الخلفية العامة.....	2
1.3. السياسات المنفردة ضمن الأهداف العامة.....	3
2. السياسة العامة لقطاع الاتصالات.....	4
2.1. قطاع فرعي : الاتصالات المتنقلة.....	4
2.2. قطاع فرعي: الاتصالات الثابتة.....	6
2.3. سوق مزودي خدمات الانترنت.....	9
2.4. الخدمات الشمولية.....	11
2.5. حماية بنية الاتصالات التحتية.....	12
2.6. ملكية الحكومة في قطاع الاتصالات.....	12
2.7. استغلال واستثمار المميزات التي يتمتع بها الأردن في المنطقة.....	13
3. السياسة العامة لقطاع تكنولوجيا المعلومات.....	14
4. السياسة العامة لقطاع البريد.....	17
4.1. استمرارية الإصلاحات.....	17
4.2. الخدمة البريدية الشمولية.....	17
4.3. مشغل البريد العام.....	18
4.4. تنظيم القطاع البريدي.....	19
4.5. تطوير وإنماء القطاع.....	19
4.6. ملكية الحكومة في قطاع البريد.....	20
ملحق 1: التفاصيل القانونية المكتملة والتزامات منظمة التجارة العالمية.....	21
أ. قانون المنافسة رقم 49 لسنة 2002.....	21
ب. التزامات منظمة التجارة العالمية.....	21

1. INTRODUCTION

1. المقدمة

1.1. CONTEXT OF THE POLICY STATEMENT

1.1 الإطار القانوني للسياسة العامة

The Ministry of Information and Communications technology (MoICT), in line with the constitution, the Telecom Law no 13 of 1995 and its amendments, and the temporary Postal Services Law No. 5 of 2002 and its amendments, is responsible for the Information and Communications Technology, (ICT) and Postal sectors in the Kingdom.

إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بموجب الدستور وقانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته وقانون الخدمات البريدية المؤقت رقم 5 لسنة 2002 وتعديلاته مسؤولة عن قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المملكة.

Moreover, the Ministry has specific responsibility to provide general policy for these sectors, to be approved by the Council of Ministers. In addition, Article 3 of the Temporary Postal law of 2002 specifies an obligation of the MoICT to provide general policy for the postal sector.

إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تتحمل كذلك مسؤوليات محددة في إعداد السياسة العامة لهذه القطاعات وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها بموجب المادة 3 من قانون الاتصالات. بالإضافة إلى مسؤولية إعداد السياسة العامة لقطاع البريد وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها بموجب المادة 3 من قانون الخدمات البريدية المؤقت.

The setting of policy has important implications for the information of stakeholders in sectors within ICT and Post for others that might consider entry to, or investment in, those sectors. However, the statement of policy also has a specific legal status, in that it sets the context within which the independent regulator for sectors within ICT, the Telecommunications Regulatory Commission (TRC), must meet its obligations under the Law.

إن إعداد وإصدار السياسات العامة أثر هام في حصول أصحاب العلاقة على المعلومات اللازمة عن القطاعات الفرعية التي يضمها قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد، وكذلك تداعيات هامة للراغبين بدخول هذه القطاعات والاستثمار فيها. هذا بالإضافة إلى أن إعلان السياسات العامة له أبعاد قانونية محددة من حيث أنه يحدد ويوضح السياق العام الذي يجب على هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن تتبعه لتتمكن من القيام بالمهام المطلوبة منها بموجب القانون.

Article 6 of the Law provides as follows in relation to the obligations of TRC:

وقد نصت المادة 6 من قانون الاتصالات والمتعلقة بمهام ومسؤوليات الهيئة على ما يلي:

“To regulate telecommunications and information technology services in the Kingdom in accordance with the established general policy so as to ensure the provision of high quality telecommunications and information technology services to users at just, reasonable and affordable prices; and, by so doing, to make possible the optimal performance of the telecommunications and information technology sectors.”

“تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة وفقاً للسياسة العامة المقررة لضمان تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمستخدمين بسوية عالية وأسعار معقولة وبما يحقق الأداء الأمثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.”

Accordingly, the purpose of this document is both meet the informational needs of stakeholders, and, to meet the legal obligations of MoICT.

وبناءً عليه تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد أصحاب العلاقة بالمعلومات اللازمة لهم، وكذلك إلى الوفاء بالواجبات القانونية المترتبة على الوزارة في آن واحد.

The document should be read in conjunction with the Telecommunications, Postal and Employing IT resources in Government Entities Laws. Amongst other things, those Laws define the respective roles of the MoICT and the TRC, which is an administratively and financially independent body. Nothing in this statement of policy is intended to detract from that independence.

تقرأ هذه الوثيقة بالاقتران مع قوانين الاتصالات والخدمات البريدية المؤقت وتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية المؤقت. إن هذه القوانين، تتضمن تعريفاً بالأدوار الخاصة بكل من الوزارة وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات التي تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.

8 **1.2. BACKGROUND****1.2 الخلفية العامة**

- 9 Jordan has embarked upon a progressive reform of its telecommunications and postal sectors. This process commenced in 1995. Progress has been made in establishing some measure of competition in specific markets, and, enabling regulatory structures have been established through the TRC.
- 10 In certain instances, however, prevailing legislation, commercial agreements and WTO and other international obligations demand that further reform measures must be implemented. In others, the perceived needs of the market, the Jordanian economy as a whole, and, social development factors are the drivers of further action.
- 11 Telecommunications and Post are sectors in which public utility regulation has played a traditional role. The information technology sector (IT), beyond its communications elements, is not typically regulated.
- 12 IT is an area of immense potential, both, in terms of sector development, and in the direct contribution that it can make to the efficiency of the wider economy and the operations of government, together with the development of our human resources. This sector has made progress but does not yet meet the aspirations of the Jordanian government and people.
- 13 The sectors within ICT are identified as particular drivers and enablers of economic and social growth. MoICT, as the body that is responsible for the achievement of National goals and objectives within ICT, has various means and relationships at its disposal through which to achieve them. These means and relationships include the statutory responsibility of the TRC to regulate in accordance with stated Government policy, initiatives that are instigated through or in cooperation with other Government and trade bodies, and, direct action by MoICT itself in certain areas. MoICT accordingly has broad powers of oversight and action within the sectors that comprise ICT.

قامت المملكة ومنذ عام 1995 بإصلاحات متتالية لتطوير وإعادة هيكلة قطاعي الاتصالات والبريد وقد تم تحقيق تقدم من خلال إيجاد درجات من المنافسة في أسواق محددة، بالإضافة إلى فصل وتفعيل دور التنظيم من خلال إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

إن دواعي القيام بالمزيد من إجراءات التطوير والإصلاح في قطاعي الاتصالات والبريد، تعود أحياناً للتجاوب مع التشريعات النافذة والاتفاقيات التجارية والتزامات اتفاقية منظمة التجارة العالمية والالتزامات الدولية الأخرى. في حين تأتي دواعي الإصلاح تلبية لاحتياجات السوق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية في الأحياء الأخرى.

إن قطاعات الاتصالات والبريد تخضع تقليدياً للتنظيم كونها خدمات عامة. إلا أن قطاع تكنولوجيا المعلومات، باستثناء عناصر الاتصالات، غير خاضع تقليدياً للتنظيم.

إن قطاع تكنولوجيا المعلومات له إمكانيات مستقبلية كبيرة سواءً من حيث إمكانية تطور القطاع، أو من حيث مساهمته المباشرة في رفع كفاءة كافة القطاعات الاقتصادية وأعمال الجهات الحكومية بالإضافة لتطوير وتأهيل الموارد البشرية. ولقد أحرز هذا القطاع تقدماً، إلا أنه لم يحقق حتى الآن ما تطمح إليه حكومة و شعب المملكة.

تعتبر مختلف قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحد ذاتها عوامل دفع وتمكين للتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وحيث أن الوزارة هي المسؤولة عن تحقيق الأهداف الوطنية فيما يتعلق بهذا القطاع، فإن لها صلاحيات وقدرات وعلاقات مختلفة تتضمن إعداد السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتتولى الهيئة تنظيم هذه القطاعات وفقاً لتلك السياسة. كما وتتضمن هذه القدرات، إطلاق المبادرات الحكومية مباشرة من قبل الوزارة أو بالتعاون مع جهات حكومية أو تجارية أخرى، بالإضافة لأعمال أخرى تقوم الوزارة بتنفيذها بشكل مباشر. وعليه فإن الوزارة تمتلك صلاحيات رقابية وتنفيذية واسعة في القطاعات التي يضمها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

في هذا السياق تسعى الوزارة إلى إيجاد سياسة واضحة ومستقرة تتيح للمبادرات والاستثمارات والدور التنظيمي اللازم للقطاع أن تتقدم بثقة.

Within this context, MoICT seeks to create a clear and stable policy environment within which, initiatives, investment, and, necessary sector regulation can proceed with confidence.

14 MoICT will be diligent in fulfilling its responsibilities to monitor progress toward the meeting of stated policy goals and objectives and will require adjustments to be made to courses of action if these are deemed to be failing to deliver desired outcomes.

ستسعى الوزارة باجتهاد لتنفيذ مسؤولياتها في مراقبة تقدم القطاع باتجاه تحقيق أهداف وغايات السياسة العامة، وإجراء التعديلات اللازمة في مسارات العمل في حال اعتبار تلك المسارات عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة.

15 1.3. INDIVIDUAL POLICIES IN THE CONTEXT OF OVERALL GOALS

1.3. السياسات الفردية ضمن الأهداف العامة

16 This document states policy in relation to sectors that lie within the responsibility of the Ministry of Information and Communications Technology.

تتضمن هذه الوثيقة السياسة الفردية الخاصة بكل من القطاعات الفرعية التابعة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تقع ضمن مسؤوليات الوزارة.

17 Policies are stated for each sector or sub-sector in isolation. However, when viewed on a holistic basis they represent a fully integrated approach to the common end of increasing the e-Readiness of Jordan, which in turn has the aim of stimulating the economic growth and realising the social potential of the Nation.

ورغم اختصاص كل من هذه السياسات بالقطاع الفرعي المعني وصياغتها بشكل منعزل عن السياسات الأخرى، إلا أنها في مجملها تمثل سعيًا مشتركاً نحو غاية واحدة تهدف إلى رفع الجاهزية الإلكترونية في الأردن، والتي بدورها ستسهم في تحفيز التطور الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية للمملكة.

18 2. POLICY RELATED TO THE TELECOMMUNICATIONS SECTOR

2. السياسة العامة لقطاع الاتصالات

19 2.1. THE MOBILE TELECOMMUNICATIONS SUB-SECTOR

2.1. قطاع الاتصالات المتنقلة

- 20 • Government has entered into obligations that require that duopoly supply conditions in the mobile telecommunications sub-sector (currently providing GSM services in the 900 MHz radio frequency band) will prevail until 31st December, 2003.
- لقد التزمت الحكومة باتفاقات تقضي بأن تستمر الحصرية المزدوجة في توفير خدمات الهواتف المتنقلة ال GSM ضمن نطاق ترددات 900 ميغاهيرتز، حتى الحادي والثلاثين من كانون الأول 2003 .
- 21 • Government requires that present duopoly supply conditions should cease. Accordingly, Government requires that the sub-sector be opened to further competition in supply of services, at, or at the earliest opportunity following, 1st January, 2004.
- تقرر الحكومة وجوب انتهاء الحصرية المزدوجة القائمة حالياً في تقديم الخدمات في هذا القطاع وذلك بأن يتم فتح هذا القطاع لمزيد من المنافسة في تقديم الخدمات وذلك في الأول من كانون الثاني من عام 2004 أو في أقرب فرصة ممكنة بعد ذلك التاريخ.
- 22 • Government requires that an explicit programme for further licensing within the sub-sector, which has as its objective compliance with the above timescale, be made available in its final form by TRC, following necessary consultation with public and private sector stakeholders, by at the latest 31st October, 2003. Associated license terms, application criteria and processes associated with the programme, must be published by TRC in the same timescale. The programme and associated license terms must have within their aims, both, the enhancement of choice of supplier for users, and, the introduction of new technologies and services. Upon completion in its final form the programme shall be submitted to the Council of Ministers for deliberation. The appropriate decision will be taken within a period of two weeks from the date of its submission.
- تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بتجهيز وإعلان ونشر برنامج واضح لطرح تراخيص إضافية ضمن هذا القطاع الفرعي وبهدف تحقيق المدد المذكورة أعلاه. يجب أن يتم إعداد و تجهيز هذا البرنامج بصيغته النهائية، بما في ذلك نشره للتشاور واستمراج وجهات نظر أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص، قبل 31 تشرين أول 2003 كحد أقصى. وكذلك يجب أن يشمل البرنامج على إعلان ونشر شروط الرخص، ومتطلبات المتقدمين، وإجراءات الترخيص. ويجب أن يراعي هذا البرنامج، بما فيه من شروط الرخص، توسعة خيارات المستهلك بين المزودين المختلفين للخدمات من ناحية وتقديم الخدمات الجديدة والتكنولوجيا الحديثة من ناحية أخرى. وعلى أن يتم تقديم هذا البرنامج فور إعداده بصيغته النهائية إلى مجلس الوزراء للبحث واتخاذ القرار المناسب خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه.
- 23 • The terms of licenses and the associated licensing processes must take note of the present relative success of the sub-sector, economically efficient use of established assets, specific regulatory and other provisions that will govern, attract and enable entry to the market, and, other practical influences, including stimulation effects within the Jordanian business sector. The terms should specifically facilitate value-adding innovation by the licensees and others.
- إن شروط الرخص وإجراءات الترخيص المرتبطة بها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار النجاح النسبي الذي تحقق حتى الآن في هذا القطاع الفرعي، وأن تراعي الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموجودات القائمة، والتدابير التنظيمية الأخرى الخاصة ليتم تنظيم واستقطاب وتمكين الدخول إلى السوق. كما ويجب مراعاة التأثيرات العملية الأخرى على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تحفيز قطاع الأعمال الأردني. وبشكل خاص فإن على هذه الشروط والإجراءات أن تسهل زيادة القيمة المضافة الناتجة عن الابتكار من قبل المرخصين وغيرهم.

- 24 • The licensing programme must be established with the goal that at least a third infrastructure-based operator under different ownership will be licensed, in addition to those already operating in the sector (in addition to the operators in the trunking sub-sector or other radio telecommunication services). To enable such a position the programme must provide for transparent operational arrangements that permit additional licensees to make use of the infrastructures, facilities and services of existing licensees, on cost-based terms that are determined by the TRC, prior to, and in addition to, availability of their own infrastructures and facilities.
- 25 • In line with wider government policy, Government requires that further competition be from the private sector. In accordance with WTO and other international commitments, no unjustifiable impediment must be imposed upon potential entrants to the market, including those relating to nationality of ownership, flows of capital and similar matters.
- 26 • Government requires that necessary scarce resources, for the further development of capacity and the enhancement or introduction of services by market entrants and established operators, be made available in a manner that is consistent with the explicit programme for further licensing. The resources, including radio spectrum in all frequency bands relevant to mobile telecommunications services, must be provided at pricing that is economically efficient, in relation to scarcity, and, in accordance with undertakings associated with WTO membership.
- 27 • Government requires that, through necessary restructuring action within the sub-sector, Jordan gains a mobile communications environment that is technologically advanced and at least comparable, and preferably superior, to those of its peer states.
- 28 • Government requires that services provided by the mobile sub-sector, and the technologies employed within it, contribute to the fulfilment of the particular social needs of Jordan, in terms of access to information, the Internet and the general development of an open, educated and connected society.
- 29 • Government requires that the subsequent introduction of competition and other appropriate structural and regulatory actions in other communications sub-sectors, notably within fixed services, be compatible with and assist the full development of the mobile sub-sector.
- على برنامج الترخيص أن يؤدي إلى ترخيص ما لا يقل عن مشغل ثالث إضافة للمشغلين الحاليين لشبكات الهواتف المتنقلة، وبحيث يؤدي هذا البرنامج إلى وجود ما لا يقل عن ثلاثة مالكين لبنى تحتية وبحيث يكون هؤلاء المشغلين مملوكين لأطراف مختلفة (هذا بالإضافة للمشغلين في سوق خدمة الراديو المتنقل أو أي اتصالات راديوية أخرى). ولتحقيق ذلك يجب أن يتضمن برنامج التراخيص ترتيبات عملية وشفافة، تسمح للمرخصين الجدد استخدام البنية التحتية والمنشآت وخدمات المرخصين الحاليين، بشروط مبنية على أساس الكلفة ومحددة من قبل الهيئة سواء كان ذلك الاستخدام قبل وجود البنية التحتية والمنشآت الخاصة بالمرخصين الجدد أو بعد تولدها.
- توافقا مع أهداف السياسة الأشمل للدولة، تقرر الحكومة أن تقتصر المنافسة على القطاع الخاص. وبناءً على الالتزامات الدولية التي التزم بها الأردن من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات التجارية، تقرر الحكومة أن لا تفرض أية قيود أو معوقات غير مبررة أمام الراغبين في الاستثمار في السوق سواء المتعلقة بجنسية المالكين أو انتقال رؤوس الأموال وما إلى ذلك.
- تقرر الحكومة إتاحة الموارد المحدودة (النادرة) اللازمة لتعزيز القدرة الاستيعابية وإدخال وتطوير خدمات جديدة من قبل القادمين الجدد والمشغلين الحاليين وبما يتناسب مع برنامج الترخيص المستقبلي المشار إليه أعلاه. كما يجب أن تتاح هذه الموارد المحدودة (النادرة) بما فيها كل الحزم الترددية المناسبة لاستخدامات الهواتف المتنقلة في الطيف الراديوي، بأسعار تتناسب مع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الطيف بالنظر لندرته، وحسب الاستحقاقات المترتبة على عضوية منظمة التجارة العالمية.
- تقرر الحكومة أن يتم من خلال إعادة الهيكلة المطلوبة داخل القطاع العمل على تحقيق بيئة اتصالات متنقلة متقدمة تكنولوجياً ومتفوقة على تلك المتاحة في الدول المناظرة أو مساوية لها على أقل تقدير.
- تقرر الحكومة أن يتم العمل على تفعيل مساهمة الخدمات التي يوفرها قطاع الاتصالات المتنقلة والتكنولوجيا المستخدمة فيه في تلبية الاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية والتنمية للأردن، بما في ذلك سهولة النفاذ إلى مصادر المعلومات والإنترنت والتطور العام نحو مجتمع منفتح ومثقف ومتصل بالعالم.
- تقرر الحكومة ضرورة توافق إجراءات إدخال المنافسة الجديدة، والإجراءات التنظيمية أو الهيكلية للقطاعات الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بالخدمات الثابتة، مع متطلبات التطور الأمثل والأوسع لقطاع الهواتف المتنقلة، وأن تساعد على الوصول إلى ذلك.

30 The specific goals and objectives of this policy are:الأهداف المحددة والغايات المرجوة من هذه السياسة:

- 31 • It is a policy goal that through the effects of competition, the cost of services to businesses and consumers be lowered from present levels, with the particular aim of mobile service being made affordable to a greater proportion of the population than at present.
- 32 • It is a policy objective that at least 50% of the population will be direct subscribers to mobile services, within 10 years, paying unit charges for basic voice services that are at least 25% lower than at present, in real terms.
- 33 • It is a policy goal to stimulate the direct and indirect employment creation potential of a more competitive, technologically advanced and much expanded mobile sector, which will have enjoyed the benefits of private sector and foreign investment.

• إن أحد أهداف السياسة، أن ينتج عن المنافسة تخفيض في كلفة تقديم الخدمات لقطاع الأعمال وللأفراد عن المستوى الحالي، بهدف جعل خدمة الاتصالات المتنقلة في متناول شريحة أوسع من السكان مما هي عليه الآن.

• إن أحد أهداف السياسة نشر خدمات الاتصالات المتنقلة لتشمل بشكل مباشر 50% من السكان على الأقل خلال العشر سنوات القادمة وأن يتم خفض أسعار الخدمات الصوتية الأساسية، بالقيمة الحقيقية، خلال تلك الفترة بنسبة 25% على الأقل من الأسعار الحالية.

• إن أحد أهداف السياسة تعزيز قدرة قطاع الهواتف المتنقلة على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاع أكثر تنافسية وأكثر تقدماً تكنولوجياً، وأكبر حجماً. وأن يستفيد هذا القطاع بالفعل، من فوائد استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية.

34 **2.2. THE FIXED TELECOMMUNICATIONS SUB-SECTOR****2.2 قطاع الاتصالات الثابتة**

- 35 The obligation of government to honour arrangements that dictate monopoly supply conditions in major areas of the fixed telecommunications sector ends at 31 December, 2004.
- 36 Further licensing may, therefore, apply in a longer timeframe than applies to the mobile sub-sector. However, it is important that government now states its general policy toward the fixed telecommunications sector, in order that all stakeholders and potential investors may plan accordingly.
- 37 • The Government re-affirms that the monopoly status that is presently enjoyed by Jordan Telecom (JT) in certain key areas of telecommunications activity will cease at 31st December, 2004.

إن التزام الحكومة باحترام الترتيبات المتعلقة بشروط الانفرادية للأجزاء الرئيسية من قطاع الاتصالات الثابتة ينتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول لسنة 2004.

وعلى الرغم من أن إجراءات الترخيص الجديدة في هذا القطاع يمكن أن تتم في فترة زمنية أطول من تلك المتاحة للترخيص الجديد في قطاع الاتصالات المتنقلة، فإن من المهم أن تعلن الحكومة من الآن سياستها العامة تجاه قطاع الاتصالات الثابتة، لكي يتمكن أصحاب العلاقة والمستثمرين المحتملين من التخطيط المسبق، وكما يلي:

• تؤكد الحكومة أن الانفرادية التي تتمتع بها شركة الاتصالات الأردنية في جوانب أساسية من قطاع الاتصالات سيتم إنهاؤها فعلاً بحلول الحادي والثلاثين من كانون الأول 2004.

- 38 • Government requires that the fixed sub-sector should be fully opened to competition in supply of services, at, or, as soon as is practically possible after 1st January, 2005.
 - تقرر الحكومة أن يتم فتح سوق الاتصالات الثابتة بالكامل لمزيد من التنافس في تزويد الخدمات عند، أو في أقرب وقت ممكن عملياً بعد انقضاء فترة الانفرادية في الأول من كانون ثاني 2005.
- 39 • Government requires that explicit proposals for further licensing within the sub-sector, and the associated license terms, application criteria and processes, be prepared by the TRC and published for consultation with public and private sector stakeholders. Publication is to be as soon as is practicable but no later than 30th June, 2004. The final form of the proposed licensing programme shall be submitted to the Council of Ministers for deliberation. The appropriate decision will be taken within a period of two weeks from the date of its submission. The aim of this schedule is that applications for licenses may be made from September, 2004 onward.
 - تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بتجهيز مقترح واضح وصريح للتراخيص الإضافية المنوي طرحها في هذا القطاع متضمناً شروط الرخص ومتطلبات المتقدمين وإجراءات التراخيص. وأن يتم الإعلان عن هذا المقترح ونشره للاستشارة وإستمزاج وجهات نظر أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص بأسرع وقت ممكن عملياً وقبل تاريخ 30 حزيران 2004. وعلى أن يتم تقديم هذا المقترح فور إعداده بصيغته النهائية إلى مجلس الوزراء للبحث واتخاذ القرار المناسب خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه. إن الهدف هو بدء عملية استدراج طلبات الترخيص اعتباراً من مطلع شهر أيلول 2004.
- 40 • Government requires that, within the limits of normal safeguards, security and technical limitation considerations, no restriction should be placed on the range or type of fixed services that should be licensed. However, Government further and specifically, requires that no viable technology be excluded from use in the provision of licensed services. In addition, where there is no objective case for licensing or regulation of any services that are introduced, Government will support the prerogative of TRC, under the Law, to forbear from such action.
 - تقرر الحكومة، ضمن الحدود التي تضمن عوامل السلامة العامة والاعتبارات الأمنية والمحددات التقنية، أن لا يتم وضع أية قيود على حدود أو نوع الخدمات الثابتة المنوي ترخيصها. ولكن بالإضافة لذلك فإن الحكومة تقرر أن لا يستثنى استخدام أي نوع من التكنولوجيا المجدية في تقديم الخدمات. كما ستدعم الحكومة أي قرار تتخذه الهيئة بتخفيض مقدار التنظيم عندما لا تكون هناك مبررات موضوعية للترخيص أو التنظيم لخدمة معينة يراد تقديمها وحسب ما ورد في الفقرة (س) من المادة (6) من قانون الاتصالات.
- 41 • Government requires that competition to JT be from the private sector. In accord with WTO and other international commitments no unjustified impediments that relate to nationality of ownership, flows of capital and similar matters should be imposed upon potential entrants to the market.
 - تقرر الحكومة أن تكون المنافسة لشركة الاتصالات الأردنية مقتصرة على القطاع الخاص. وبناءً على الالتزامات الدولية التي التزم بها الأردن من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات التجارية، تقرر الحكومة أن لا تفرض أية قيود أو معوقات غير مبررة أمام الراغبين في الاستثمار في السوق سواء المتعلقة بجنسية المالكين أو انتقال رؤوس الأموال وما إلى ذلك.
- 42 • Government requires that JT should respond transparently and constructively to the prospect and reality of competition.
 - تؤكد الحكومة ضرورة أن تستجيب شركة الاتصالات الأردنية بشفافية وبشكل بناء لاعتبارات حقيقة المنافسة القادمة.

- 43 • Government requires that JT should be subjected to pro-active regulatory measures, and should, in the remaining period of its monopoly, honour all relevant elements of agreements that it has entered into with Government. The immediate focus of regulatory action must be upon the elimination of any identified anomalies, of inappropriate pricing practices and excessive profitability in relation to individual services, and, the creation of an environment into which competition may be introduced at the appropriate time. Government further requires that where there is proven and substantive demand for a service falling within its monopoly, that JT be obliged to provide it, on fair and reasonable terms, whilst its monopoly prevails.
 - 44 • Government requires that when the monopoly of JT is ended that it continues to be subject to appropriate regulatory scrutiny and control, as it is likely to retain, for a period, dominance or significant market power in some areas.
 - 45 • Government requires that the regulatory regime that is to apply before and after the ending of the JT monopoly should be published, for the guidance of all stakeholders and potential entrants to the fixed sub-sector. Publication to be as soon as is practicable, but no later than 31st March, 2004.
 - 46 The specific goals of this policy are:
 - 47 • The removal from the fixed sub-sector of the costs of monopoly inefficiency. This to be achieved, in the short term, through necessary regulatory action, and, subsequently the effects of open competition. Costs of monopoly can include supra-profitability of certain services and the distorting effects of cross-subsidy between services and elements within services. It is necessary that a position be rapidly reached where correct economic signals are sent to the market and thus appropriate alternative infrastructure investment is encouraged.
 - 48 • The enhancement from present levels of the scope, availability and quality of services, and, choice of service providers, made available in Jordan. It is necessary that fixed services available in Jordan at least match those of peer states. They are necessary to the development and growth of the economy and the meeting of government's social goals.
- تقرر الحكومة أن تخضع شركة الاتصالات الأردنية لمعايير تنظيمية فاعلة ضمن الفترة المتبقية من وضعها الانفرادي، وعليها أن تحترم جميع جوانب اتفاقاتها مع الحكومة. ويجب أن يكون الهدف الأساسي لهذه الإجراءات والمعايير التنظيمية إزالة التشوهات القائمة من ممارسات تسعيرية غير ملائمة أو ربحية مفرطة من بعض الخدمات إن وجدت، وخلق بيئة يمكن إدخال التنافس إليها في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك أن يتم إلزام شركة الاتصالات الأردنية، خلال سريان فترة الانفرادية الممنوحة لها، بتوفير خدمات معينة تقع ضمن حدود انفراديتها بأسعار وشروط عادلة عندما يوجد طلب حقيقي وبحجم معقول على تلك الخدمات.
 - تقرر الحكومة أنه عند انتهاء فترة الانفرادية أن تبقى شركة الاتصالات الأردنية معرضة للرقابة التنظيمية الملائمة على أساس أنها في الأغلب ستبقى، لفترة زمنية بعد ذلك، مهيمنة أو ذات قوة كبيرة في بعض جوانب السوق.
 - تقرر الحكومة أن يتم نشر التعليمات التنظيمية المزمع تطبيقها قبل وبعد انتهاء فترة الانفرادية الممنوحة لشركة الاتصالات الأردنية، وذلك بأقرب وقت ممكن، لتوجيه أصحاب العلاقة والمهتمين والمستثمرين المحتملين في القطاع وعلى أن يتم هذا النشر بأقرب وقت ممكن عملياً وقبل تاريخ 31 آذار 2004.
 - الأهداف المحددة والغايات المرجوة من هذه السياسة:
 - إزالة تكاليف الكفاءة المنخفضة للاحتكار في قطاع الاتصالات الثابتة، وذلك من خلال الإجراءات التنظيمية الضرورية على المدى القصير، ومن خلال تأثير التنافس المفتوح بعد ذلك. إن كلفة الاحتكار قد تشمل ربحية مفرطة من بعض الخدمات وتشوهات قائمة نتيجة الدعم البيئي بين بعض الخدمات أو بين عناصر بعض الخدمات. لذا فمن الضروري التوصل إلى وضع معين يتيح إرسال المؤشرات الاقتصادية الصحيحة إلى السوق، وبالتالي تشجيع الاستثمارات البديلة المناسبة في البنى التحتية.
 - تعزيز تنوع الخدمات وتوافرها وجودتها بالنسبة إلى مستوياتها الحالية وتوسيع الخيارات بين الجهات المقدمة لهذه الخدمات. حيث أنه من الضروري أن يوازي مستوى خدمات الاتصالات الثابتة في المملكة مستويات الخدمات المتاحة في الدول المناظرة. ولهذا تأثير هام في جذب الاستثمار ونمو الاقتصاد وتطوره وفي زيادة كفاءة القوى العاملة وفي تحقيق أهداف الحكومة في التنمية الاجتماعية.

- 49 • Particular goals, within the progressive development of the sub-sector, include but are not limited to; the introduction of alternative international services, alternative international capacity and gateways, the exploitation of new technologies, notably in the data communication area, and, the exploitation of technologies and systems that may be used for the provision of multiple services.
- 49 • وهناك أهداف محددة ضمن الإطار العام الساعي لتحقيق التقدم والنمو في هذا القطاع. هذه الأهداف تتضمن الأمور الآتية دون أن تقتصر عليها: إدخال خدمات اتصالات دولية منافسة وبديلة، وتوفير ساعات ومخارج دولية بديلة، واستغلال التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجال نقل المعلومات، بالإضافة إلى استخدام الأنظمة والتكنولوجيا التي تتيح تقديم الخدمات المتعددة المتنوعة.
- 50 • It is a goal, that, overall, the fixed telecommunications sub-sector supplies facilities and capacity upon which other sectors within ICT may add value in an innovative manner. These elements to be affordable to the user and profitable to the supplier.
- 50 • إن أحد الأهداف وبصورة عامة هو أن يوفر قطاع الاتصالات الثابتة التجهيزات والخدمات والعناصر الأساسية لتمكين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكافة فروعها وبنائها عليها وزيادة قيمتها المضافة بطرق مبتكرة. هذه العناصر الأساسية يجب أن تكون ضمن إمكانيات المستخدمين ومربحة لمقدميها في أن معاً بحيث يتم التطور والإبداع وزيادة الملكية الفكرية للمجتمع.

51 2.3. THE INTERNET SERVICE PROVISION SUB-SECTOR

2.3 سوق مزودي خدمات الإنترنت

- 52 • Government requires that the proven efficiency, educational and social benefits of Internet exploitation in business and society generally should be exploited within Jordan.
- 52 • تقرر الحكومة أن يتم استغلال الكفاءة المثبتة والتطبيقات الاقتصادية والفوائد التعليمية والاجتماعية المتأتية من استخدام الإنترنت على نحو أمثل في قطاع الأعمال والمجتمع ككل في الأردن.
- 53 • It is a goal of policy that private enterprise meet these requirements through the provision of services and products in an open market environment that is freed of constraints that may exist because of monopoly effects in other sub-sectors.
- 53 • أحد أهداف السياسة هو أن تتمكن مؤسسات القطاع الخاص من تلبية هذه المتطلبات من خلال توفير الخدمات والمنتجات ضمن سوق مفتوح متحرر من القيود التي يمكن أن تنتج عن الاحتكار السائد في أسواق معينة في القطاع.
- 54 • Government requires that these aims be given high priority and that any structural impediment to realisation of government policy be identified and removed.
- 54 • تقرر الحكومة إعطاء الأهداف الخاصة بهذا السوق أولوية كبيرة، وإزالة أية عقبات هيكلية تعيق تنفيذ هذه السياسة.
- 55 • In this connection, government would be supportive of changes to the sub-sector that would enhance its independence and effectiveness on a national or regional basis, such as the establishment of an Internet exchange.
- 55 • وبهذا السياق، ستدعم الحكومة أية تغييرات في سوق خدمات الإنترنت من شأنها أن تعزز استقلاليته وفاعليته وكفاءته على الصعيدين المحلي والإقليمي، مثل إنشاء مقسم للإنترنت.
- 56 • Government's own policy related initiatives to increase digital inclusion and education, and, to stimulate demand in the Internet sub-sector, and the sectors within ICT as a whole, are outlined in section 3 of this document that relates to the IT sector.
- 56 • تقوم الحكومة بتنفيذ عدد من المبادرات تهدف إلى تحقيق سياستها باتجاه تنمية المشاركة الرقمية وتطوير التعليم وتحفيز الطلب على خدمات الإنترنت بشكل خاص، وعلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام وكما هو مفصل في الجزء الثالث من هذه الوثيقة والمتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات.

- 57 • Government requires that regulatory action and proposals for structural changes in the fixed and mobile sub-sectors should recognise the need to eliminate the effects of monopoly conditions on the Internet sub-sector.
- 58 • Notable issues in this area are the reduction of the cost of access to services, the provision of services that are appropriately conditioned to the needs of the Internet service providers, and, the creation of conditions for the introduction of technologies, user terminals and service innovations that may be expected to encourage the diffusion of Internet use in businesses, educational establishments and homes.
- 59 Government recognises the legitimate concerns of citizens relating to the potential for access, through use of Internet services, to material that is either illegal or inappropriate for the user of the service. Experience elsewhere has shown that it is impractical and undesirable that censorship of material be applied at a Governmental level. Government, however, requires that parents, schools, libraries and all others in intermediary or supervisory positions, and are thus best placed to understand the sensitivities and vulnerabilities of those whom they serve, be enabled to take all reasonable steps to ensure necessary protection. It is the intention of Government to provide guidance as to the techniques and measures that may be practically employed by those with responsibility for users, and, their appropriateness in relation to particular circumstances, and, to particular classifications of user.
- تقرر الحكومة أن تأخذ الأنشطة التنظيمية والتغيرات الهيكلية المقترحة في أسواق الاتصالات الثابتة والمتنقلة بعين الاعتبار الحاجة الماسة لإزالة التأثيرات السلبية للاحتكار القائم في تلك الأسواق على سوق الإنترنت.
- بعض المسائل الجديرة بالاهتمام في هذا السياق هي: تخفيض كلفة النفاذ لخدمات الإنترنت، وتوفير خدمات الاتصالات على نحو يلائم احتياجات مزودي خدمات الإنترنت، وخلق الظروف الملائمة لإدخال التكنولوجيا والإبداع في الخدمات والأجهزة الطرفية التي من المتوقع أن تشجع انتشار وتعمق استخدام الإنترنت في مؤسسات الأعمال والتعليم وفي المنازل.
- تدرك الحكومة المخاوف المشروعة لدى المواطنين والمتعلقة بإمكانية الوصول من خلال شبكة الإنترنت إلى مواد غير قانونية أو غير مقبولة أخلاقياً بالنسبة للمستخدم. وتفيد الخبرات المكتسبة في مناطق أخرى أن فرض الرقابة على الوصول إلى تلك المواد من قبل الحكومة، هو أمر غير عملي وغير مرغوب به. إلا أن الحكومة تقرر أن يمكن (بفتح الميم) أولياء الأمور والمدارس والمكتبات ومن هم في مواقع المسؤولية عن تقديم الخدمات أو مواقع الإشراف الذين هم أفضل من يستطيع إدراك حساسيات من يخدمون ونقاط ضعفهم، أن يمكن هؤلاء من اتخاذ الخطوات المنطقية لتأمين الحماية المطلوبة. وتنوي الحكومة أن توفر توجيهات بخصوص الآليات والإجراءات التي يمكن لمن هم في موقع المسؤولية تطبيقها، وبما يتناسب مع الظروف الخصوصية، وحسب التصنيفات المحددة للمستخدمين.

60 **2.4. UNIVERSAL SERVICE****2.4 الخدمات الشمولية**

- 61 Consistent with its overall policies that relate to economic growth, and, social development and inclusion, government has a policy goal that sections of society that may be socially or economically deprived, or, cannot obtain services through normal market provision should, nevertheless, have access to public telecommunications services. Services should be provided to them, or, made affordable to them, in their particular circumstances.
- توافقاً مع سياستها العامة المتعلقة بالتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والمشاركة الشاملة، فإن أحد أهداف الحكومة في سياستها هذه أن تتوفر، لدى الشرائح الاجتماعية الأقل حظاً أو غير القادرة لأسباب اجتماعية أو اقتصادية على التمتع بخدمات الاتصالات من خلال شروط السوق، وسيلة للنفذ إلى خدمات الاتصالات العامة بشكل "مقتدر عليه" ضمن ظروفهم الخاصة.
- 62 Supply of certain services in such circumstances is commonly known as Universal Access or Universal Service Provision. Where the supply of the relevant services is imposed on a licensed telecommunications operator the activity is described as a Universal Service Obligation (USO).
- إن توفير الخدمات في الظروف أعلاه، يطلق عليه صفة "شمولية النفاذ" أو "تقديم الخدمات الشمولية"، وعند إلزام أي من المشغلين المرخصين بتوفير هذه الخدمات فيطلق على هذا الالتزام صفة "التزامات الخدمات الشمولية" (Universal Service Obligation - USO).
- 63 Such obligations as presently arise from government policy relating to universal service lie with Jordan Telecom (JT) as part of the arrangements that grant it a monopoly of supply in certain areas of fixed telecommunications services until the end of 2004. It is noted that the percentage of households with a telephone has increased significantly in recent years and it now exceeds 70%.
- إن التزامات الخدمات الشمولية في الوقت الحاضر، والناבעة من سياسة الحكومة، تقع على عاتق شركة الاتصالات الأردنية كجزء من ترتيبات الإفرادية التي تتمتع بها الشركة حتى نهاية سنة 2004، ومن الملاحظ أن نسبة عدد الهواتف الثابتة إلى عدد الوحدات السكنية قد تجاوز 70%.
- 64 In executing government policy set in accordance with Article 3 b) of the Telecommunications Law, MoICT and TRC will review the detail of policy with regard to universal service obligations to be placed on licensees, and the funding of those obligations, with a view to its publication before the end of the JT monopoly. These considerations will also consider the relevance of payphone services in the context of universal access.
- تنفيذاً للسياسة المقررة من قبل الحكومة بموجب المادة (3 ب) من قانون الاتصالات ستقوم كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات، بدراسة تفاصيل السياسة المتعلقة بالتزامات الخدمات الشمولية لتضمينها في الرخص، وأساليب تمويل تكاليف هذه الالتزامات، وذلك بهدف إعلانها قبل انتهاء مدة إفرادية شركة الاتصالات. هذه المراجعة ستشمل أيضاً العلاقة والصلة الوثيقة بين توفر خدمة الهواتف العمومية و تطبيق شمولية النفاذ.
- 65 However, in order that stakeholders may consider the issues within an appropriate context, government now states certain policy parameters.
- ولكن ولتمكين أصحاب العلاقة من دراسة هذه المسائل ضمن سياقها المناسب، تعلن الحكومة فيما يلي بعض معايير السياسة المتعلقة بذلك:
- 66 • Government requires that the need for and appropriateness of universal service obligations for licensees be considered within the context of policies for the mobile and fixed telecommunications sectors that have been stated in section 2.1 and 2.2 in this document. In general those policies and associated targets may be characterised as seeking a significant expansion of service provision through normal competitive market mechanisms that eliminate pricing imbalances, increase investment potential and enhance consumer affordability and thus can be expected to limit the need for universal service obligations.
- تقرر الحكومة أن تتم دراسة مدى الحاجة وملامحة التزامات الخدمات الشمولية للمرخصين ضمن سياق السياسات المتعلقة بكل من قطاعي الاتصالات المتنقلة والثابتة، والتي سبق استعراضها في الجزء الثاني من هذه الوثيقة. وبصفة عامة يمكن تصنيف هذه السياسات والأهداف المرتبطة بها على أنها تسعى نحو توسع ملحوظ في تقديم خدمات الاتصالات وذلك من خلال آليات المنافسة الطبيعية في السوق، التي تزيل عدم التوازن في الأسعار، وتزيد من فرص الاستثمار وتعزز من القدرة الشرائية للمستهلك. وبالتالي يتوقع أن تقلل هذه السياسات من الحاجة إلى فرض التزامات الخدمات الشمولية.

- 67 • Government requires that the applicability of universal service obligations upon licensees be considered on a technology neutral basis. This parameter recognises that mobile access now numerically exceeds fixed service access and is, at certain levels, competitive with fixed domestic services and payphone services.
 - 68 • Government requires that any universal service regime should only be targeted at areas of very specific need, and, defined in terms of a minimum set of services of specified quality. This is in order that the funding mechanism associated with any obligations may be fully transparent, and, not represent an undue distortion of open market mechanisms or represent barriers to competitive entry to certain areas of the market.
 - 69 • Government policy with regard to digital inclusion, and associated funding, has been addressed in section 3 of this document.
- تقرر الحكومة أن تتم دراسة إمكانية تطبيق التزامات الخدمات الشمولية على المشغلين المرخصين على أسس محايدة تكنولوجياً. حيث أن حجم استخدام خدمات الهواتف المتنقلة الآن تفوق من حيث الكم استخدام الخدمات الثابتة، كما أن خدمات الهواتف المتنقلة تنافس الخدمة الهاتفية المنزلية الثابتة وخدمة الهواتف العمومية في نواحي معينة.
 - تقرر الحكومة أن يقتصر توفير الخدمات الشمولية على المناطق ذات الاحتياجات الخاصة جداً، بحيث تتضمن توفير الحد الأدنى من الخدمات وبجودة معينة. والهدف من هذا المعيار هو أن تتسم آلية التمويل المرتبطة بهذه الالتزامات بالشفافية التامة، وألا تتسبب في تشويه آليات السوق المفتوح أو تضع عقبات أمام دخول المنافسة إلى جوانب معينة من السوق.
 - سيتم بحث سياسة الحكومة تجاه "المشاركة الرقمية" والتمويل المطلوب لذلك في القسم الثالث من هذه الوثيقة.

70 2.5. PROTECTION OF COMMUNICATION INFRASTRUCTURES

2.5 حماية بنية الاتصالات التحتية

- 71 In recognition of the key role that network-based services play in the life and economy of the Nation, Government requires that all reasonable steps are taken to protect the continuity and integrity of supply of information and communication services. Government will accordingly be supportive of measures that are initiated by TRC to require licensees and others to take appropriate protection or recovery actions.
- إدراكاً للدور الحيوي والأساسي الذي تلعبه الخدمات المعتمدة على شبكات الاتصال في المجتمع والاقتصاد، تقرر الحكومة أن يتم اتخاذ كافة الخطوات المعقولة لحماية استمرارية وسلامة البنية التحتية الضرورية لتزويد هذه الخدمات. وعليه فإن الحكومة ستدعم أية إجراءات تبدأها الهيئة بإلزام المرخصين وغيرهم لاتخاذ تدابير الوقاية أو إجراءات التعافي المطلوبة.

72 2.6. GOVERNMENT OWNERSHIP IN THE TELECOMMUNICATIONS SECTOR

2.6 ملكية الحكومة في قطاع الاتصالات

- 73 Government will withdraw from its ownership position in Jordan Telecom, as market conditions and economic circumstances permit. Government will act in a manner and in a timescale that is in accordance with the relevant Law and is consistent with its responsibilities as a shareholder of JT.
- ستتخلى الحكومة عن ملكيتها الجزئية في شركة الاتصالات الأردنية، حسبما تسمح به أوضاع السوق والظروف الاقتصادية. وستطبق الحكومة هذه السياسة بأسلوب وبمدى زمني يتفق مع التشريعات العامة ويتوافق مع مسؤولياتها كمساهم في شركة الاتصالات الأردنية.

74 2.7. EXPLOITATION OF JORDAN'S ADVANTAGES WITHIN THE REGION

75 Government requires that the acknowledged lead over other states that Jordan has established, at a Regional level, in the progressive liberalisation of its telecommunications sector should be actively exploited.

76 Factors contributing to the leading position are considered to be;

- the establishment of an independent Regulator, the TRC,
- the wider structural reforms within the economy as a whole,
- advantageous free trade agreements,
- The supportive posture of Government toward innovation and the development of education and skills.

77 It is a policy goal that investment be attracted into the provision of services, not only for domestic consumption, as primarily outlined in the sections above, but also for the provision of transit or 'hub' services on a regional basis. In addition, it is a policy goal that Jordan exploit its lead to develop, within its business sector, those skills and capabilities that may be applied on a far wider basis than the Jordan market. The universal standards that apply in communications service provision, and the associated technologies, make this a viable proposition for Jordanian businesses. Government also seeks that where Jordan is able to contribute particular value through its skilled workforce, such as in the Arabisation of established functions or systems, and, Arabic content provision, those opportunities should be grasped.

78 Government recognises the urgency of action in this area. Government, through MoICT in coordination with other concerned parties, will play its required role in the active promotion, and enabling of the opportunities within Jordan and the region. Government encourages entrepreneurial elements within the private sector, and established operators, to come forward with proposals in this connection.

2.7 الاستغلال الأمثل لمميزات الأردن في المنطقة

• تتطلع الحكومة لأن يتم بفعالية استغلال التقدم المشهود الذي حققه الأردن في تحرير قطاع الاتصالات بالمقارنة مع الدول الأخرى على المستوى الإقليمي.

بعض العوامل التي ساهمت بالوصول إلى هذا التقدم هي:

- تأسيس هيئة تنظيمية مستقلة هي "هيئة تنظيم قطاع الاتصالات"
- الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية الشاملة
- الميزات التفضيلية لاتفاقيات التجارة الحرة
- مثابرة الحكومة على دعم الابتكار وتطوير التعليم والمهارات.

إن أحد أهداف السياسة هو جذب الاستثمار للقطاع لتوفير خدمات اتصالات ليس على صعيد الاستهلاك المحلي فحسب بل أيضاً على صعيد نقل الخدمات "العابرة للمملكة" أو تحويل الأردن إلى مركز خدمات إقليمي للمنطقة ككل (HUB). لذلك تسعى الحكومة من خلال سياساتها أن يستغل الأردن تقدمه ليُطور المهارات والقدرات لدى قطاع الأعمال فيه، والتي يمكن تسخيرها في مجالات أوسع بكثير من السوق الأردني. وحيث أن مجال توفير خدمات الاتصالات يخضع لمقاييس عالمية عامة، فإن هذا التوجه الأوسع يصبح مجدداً لقطاع الأعمال الأردني. كما تسعى الحكومة أيضاً إلى انتهاز الفرص التي يمكن للأردن فيها أن يقدم فائدة معينة من خلال القوى البشرية الماهرة المتوفرة لديه، مثل تعريب الأنظمة وتوفير المحتوى التحريري باللغة العربية.

إن الحكومة تدرك الحاجة الملحة للتحرك في هذا المجال. وستلعب الحكومة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالتنسيق مع المعنيين، الدور المطلوب منها في الترويج والتشجيع وتفعيل الفرص على مستوى الأردن والمنطقة. كما ستشجع الحكومة العناصر الريادية في القطاع الخاص والمشغلين العاملين على التقدم باقتراحات عن كيفية المضي قدماً بهذا الشأن.

79 3. POLICY RELATED TO THE INFORMATION TECHNOLOGY (IT) SECTOR

3. السياسة العامة لقطاع تكنولوجيا المعلومات

- 80 • Government requires that all practical steps be taken to develop the IT sector so that it becomes an internationally competitive player. Steps taken should attract local and foreign private sector investment and yield high quality employment, export revenues and associated profitability.
- 81 • Government requires that IT contribute to the means by which the nation's human assets may be developed in educational and social terms.
- 82 • Government requires that government entities should exploit IT to attain greater efficiency and openness in its dealings with citizens and businesses.
- 83 • Government requires that all practical steps be taken to ensure that the general business community exploits IT to a level that enhances the efficiency and competitiveness of all of the industrial and service sectors of the economy.
- 84 Much progress has been made in recent years in creating a legal and economic environment in which private capital and enterprise may drive the IT sector forward.
- 85 Government continues, through MoICT, to shoulder its own responsibilities, under the Law, to act as a strategist, promoter, educator and facilitator for sectors within ICT.
- 86 Not least, government seeks to 'practice what it preaches' by striving for greater efficiency and openness through the application of IT, encompassing connectivity and common standards.
- تقرر الحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات العملية التي تكفل تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات بما يمكنه من المنافسة على المستوى الدولي. وبما يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والدولية وخلق فرص عمل متميزة وتحقيق عوائد تصديرية، وما يرافق ذلك من ربحية.
- تقرر الحكومة أن تساهم تكنولوجيا المعلومات في الوسائل المستخدمة في التطوير التعليمي والاجتماعي للموارد البشرية.
- تقرر الحكومة أن تقوم المؤسسات الحكومية باستغلال الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات لرفع كفاءة أداؤها وتيسير إجراءاتها مع المواطنين والشركات.
- تقرر الحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات العملية لضمان قيام قطاع الأعمال باستغلال تكنولوجيا المعلومات بشكل يكفل رفع كفاءة القطاعات الصناعية والخدمية وزيادة قدرتها التنافسية.
- إن التقدم الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة أوجد بيئة قانونية واقتصادية تُتيح لرؤوس الأموال ولمؤسسات القطاع الخاص دفع عجلة تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات.
- ستستمر الحكومة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتحمل مسؤولياتها بموجب القانون بالقيام بدور التثقيف والترويج والتسهيل وبدور واضح الاستراتيجيات في كل ما يتعلق بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تسعى الحكومة إلى ممارسة ما تدعو إليه لتحقيق المزيد من الكفاءة والانفتاح عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الترابط والمعايير المشتركة.

- 87 The fundamentals of Government policy will remain consistent in the coming years and will encompass the following goals and actions:
- 88 • Government will work with national and international trade bodies, with the objective of removing any identified further impediments to the sector meeting the government's fundamental policy for its success. In this connection, government recognises, amongst other factors, the shortfalls identified in the review of 'eReadiness' within Jordan (Dated Oct 2002 and incorporated into REACH 30.). These shortfalls relate to connectivity, information security and the eBusiness Climate. MoICT is actively exercising the powers over all sectors within ICT that flow from the responsibilities that are placed upon it by Law to address these areas.
- 89 • Government will continue with its important role in promoting the interests of the sector and acting a catalyst for action but it seeks that private enterprise and capital should drive the sector forward.
- 90 • Government requires that open market principles should apply to the IT sector. Accordingly, Government requires that regulation not be applied, except in those exceptional circumstances where it can be objectively justified and, it lies within the regulatory jurisdiction of the TRC. Government considers that the Competition Law of 2002 provides adequate safeguards against anti-competitive activity within the sector at the present time.
- 91 • Government will move forward with the Connecting Jordanians initiative and all similar projects that are key instruments in the implementation of policy. These initiatives typically contribute to educational reform and life-long learning, promote the development of ICT resources in disadvantaged areas and thus stimulate the overall IT sector. MoICT has obligation under the Law to 'encourage the preparation of advanced programs of education and training in telecommunications and information technology, including the use of the Internet, electronic commerce, and electronic transactions'. MoICT will, accordingly, play a pivotal enabling role in these initiatives, including the establishment of a private national broadband network that will connect educational establishments.
- 92 • Government, acting through MoICT, will move forward with, and manage and lead, eGovernment related initiatives. These initiatives require government entities to achieve efficiencies and improve public services through the application of IT. Accordingly MoICT will specify and ensure the effective provision, management and maintenance of physical and logical IT resources, and, the best use of human and financial resources. In this connection MoICT will establish a National Information Technology Centre (NITC)
- إن مبادئ السياسة الحكومية سوف تبقى ثابتة خلال السنوات القادمة وسوف تشمل النشاطات والأهداف التالية:
- ستقوم الحكومة بالعمل مع هيئات تجارية وطنية ودولية بهدف إزالة أية معوقات تحد من نجاح القطاع في تلبية سياستها العامة. وفي هذا السياق، فإن الحكومة تدرك النواقص التي بينتها دراسة الجاهزية الإلكترونية للأردن (بتاريخ الأول من أكتوبر لسنة 2002 والواردة ضمن مبادرة ريتش 3.0) والمتعلقة بتوفير النفاذ، وحماية المعلومات، ومناخ الأعمال الإلكتروني. إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقوم بممارسة سلطاتها على جميع القطاعات المرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في حدود مسؤولياتها الواردة في القانون وذلك لمعالجة الأمور سابقة الذكر.
- ستواصل الحكومة القيام بدورها المهم في ترويج مصالح القطاع وتسعى لجعل مؤسسات ورأس مال القطاع الخاص القوة الدافعة للقطاع.
- أن يتم العمل من قبل الحكومة بمبادئ "السوق المفتوح" في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ولهذا تطالب الحكومة بعدم تطبيق أية أساليب للتحكم بالسوق إلا في حالات استثنائية يمكن تبريرها بموضوعية وتقع ضمن نطاق السلطة التنظيمية للهينة. وترى الحكومة أن قانون المنافسة رقم 49 لسنة 2002 يوفر في الوقت الحالي الحماية الكافية من الممارسات المخلة بالمنافسة ضمن القطاع.
- ستقوم الحكومة بالمضي قدماً في مبادرة "الاتصال للمعرفة" وكافة المشاريع المشابهة والتي هي أدوات رئيسية في تطبيق سياسة الحكومة. إن هذه المبادرة ستساهم في الإصلاح التربوي والتعلم مدى الحياة بالإضافة لمساهمتها في نشر وتطوير موارد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المناطق الأقل حظاً، مما يؤدي لتحفيز قطاع تكنولوجيا المعلومات بشكل عام. إن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ملزمة ضمن القانون "بتشجيع وضع برامج تعليمية وتدريبية متقدمة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك البرامج المتعلقة باستخدام الإنترنت، والتجارة والمعاملات الإلكترونية". لذا سوف تقوم الوزارة بدور محوري عن طريق تفعيل هذه المبادرة والذي يشمل تأسيس شبكة وطنية خاصة للمعلومات تربط المؤسسات التعليمية.
- ستقوم الحكومة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتطوير ودعم وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية الذي يتطلب من المؤسسات الحكومية تحقيق الفعالية وتحسين الخدمات العامة من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. ولهذا ستقوم الوزارة بتحديد والتأكد من فاعلية توفير وإدارة وصيانة موارد تكنولوجيا المعلومات. كما وستقوم بالعمل على التوظيف الأمثل

- under the direction of the Minister. For the procurement of ICT by Government, MoICT will issue enabling technical standards and specifications, where appropriate.
- 93 • Government, through MoICT, will continue, in association with the private sector, to take steps that encourage the adoption of IT, e-Commerce, collaborative working, research and development and similar areas, within the general industrial and service sectors of the economy. MoICT will ensure that initiatives managed by it, should, to the extent that is feasible and practicable, and not in conflict with National interest or security considerations, be completed by, or outsourced to, the private sector.
- 94 • In connection with eCommerce, Government is taking action to create a legal framework for: electronic transactions in Jordan, associated consumer protection, and, the discouragement of 'cyber-crime'. NITC will administer, on behalf of Jordan, Internet related domain names associated with the .jo designation.
- 95 • Government recognises that in order to achieve digital inclusion for all citizens, government must undertake activities that are not economically viable for the private sector to complete in their entirety. In such circumstances, procurement processes will ensure that appropriate contributing elements are supplied by the private sector.
- 96 • Government further recognises that in certain instances it may, as a result of actions associated with implementation of policies that have been described, establish infrastructure and facilities that may have economic potential beyond their use by Government. Should government release capacity, sell infrastructure or in any other way realise value from its enabling investment, it will ensure that such action is effected in a transparent and non-discriminatory manner, in order that it should not unduly distort any markets or sectors within ICT.
- الموارد البشرية والمادية. وفي ضوء ذلك قامت الحكومة بإنشاء مركز وطني لتكنولوجيا المعلومات يرتبط بوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. أما بالنسبة للمشتريات الحكومية الخاصة بموارد تكنولوجيا المعلومات، فإن الوزارة سوف تقوم بإصدار المواصفات والمعايير التقنية المناسبة.
- ستستمر الحكومة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع القطاع الخاص باتخاذ الخطوات التي تشجع تبني تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية والعمل المشترك، والتطوير والأبحاث والأمور الأخرى المشابهة ضمن القطاعات الصناعية والخدماتية. بالإضافة لذلك ستراعي الوزارة أن تتاح الفرصة للقطاع الخاص في تنفيذ مبادرات الوزارة أو إتمامها طالما كان ذلك ملائماً وعملياً ولا يتعارض مع المصلحة الوطنية أو الاعتبارات الأمنية.
- فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، فإن الحكومة تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيجاد هيكل قانوني للتعاملات الإلكترونية في الأردن، وما ينتج عنها من ضرورة حماية المستهلك والحد من جرائم الإنترنت. ويتولى مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني إدارة وتسجيل النطاقات الخاصة بالإنترنت في المجال المعروف بـ(.jo).
- تدرك الحكومة أنه ولغايات تحقيق المشاركة الرقمية لجميع المواطنين فإن على الحكومة في بعض الأحيان أن تأخذ على عاتقها النشاطات غير المجدي إنجازها من قبل القطاع الخاص. على أن يراعى في مثل هذه الأحوال شراء اللوازم الضرورية لهذه المشاريع عن طريق القطاع الخاص.
- تدرك الحكومة أيضاً أن تطبيق سياساتها في بعض الحالات يستدعي إنشاء بنية تحتية ومرافق قد يكون لها فرص اقتصادية تتعدى استخدامات الحكومة. وفي حال قيام الحكومة بممارسة صلاحياتها ببيع البنية التحتية أو تحرير السعات المتوفرة أو تحقيق المردود المالي لاستثماراتها بأي طريقة أخرى، فإن عليها العمل على تحقيق ذلك بشفافية وبدون تمييز لعدم الإضرار بأية أسواق أو قطاعات عاملة ضمن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

97 4. POLICY RELATED TO THE POSTAL SECTOR

4. السياسة العامة لقطاع البريد

98 4.1. CONTINUING REFORM

4.1. استمرارية الإصلاحات

- 99 • Government requires a continuation of the process of reform of the postal sector. This is to ensure that it is able to cope with socio-economic and technological changes and respond to market needs whilst ensuring that all citizens have access to high quality postal services at an affordable price.

- تقرر الحكومة استمرار إصلاحات القطاع البريدي لمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وللاستجابة لمتطلبات السوق مع ضمان حصول المواطنين على خدمات بريدية ذات جودة عالية وبأجور معتدلة عليها.

- 100 • Government requires that the sector be further opened to private sector participation and investment.

- تقرر الحكومة الاستمرار في زيادة فتح القطاع البريدي لمشاركة واستثمارات القطاع الخاص.

101 The principal goals of these general policies continue to be:

- To satisfy demand for postal services
- To improve the quality of traditional services and to encourage the introduction of new services for which there is demand
- To reduce the sector dependence on government budget
- To maintain existing private sector investment and stimulate new investment in the sector
- To foster competition
- To develop the postal sector to play a pivotal role as a component of an effective infrastructure that serves the national economy.

الأهداف الرئيسية للسياسة العامة لقطاع البريد هي:

- تلبية الطلب على الخدمات البريدية.
- تحسين نوعية الخدمات البريدية التقليدية وتشجيع إدخال خدمات جديدة ومتطورة لتلبية احتياجات المستخدمين.
- تقليل اعتماد القطاع على الدعم الحكومي.
- المحافظة على استثمارات القطاع الخاص واستقطاب رؤوس أموال جديدة.
- تشجيع المنافسة.
- تطوير القطاع البريدي ليؤدي دور محوري كأحد عناصر البنية التحتية الفعالة التي تخدم الاقتصاد الوطني.

102 4.2. UNIVERSAL POSTAL SERVICE

4.2. الخدمة البريدية الشمولية

- 103 Government requires that a universal postal service be provided. The universal postal service is the collection and distribution, each working day to every postal address in Jordan, of postal articles, at rates that are affordable to Jordanians. Government requires that details of the universal service be included in the Performance Contract or future licenses issued by the regulator.

- تقرر الحكومة توفير خدمات بريدية شمولية، بحيث تعرف كما يلي: جمع وتوزيع البعثات البريدية كل يوم عمل من وإلى كل عنوان في الأردن وبأجور معتدلة عليه. وعليه يجب أن يصار إلى تحديد تفاصيل الخدمة البريدية الشمولية في "عقد الأداء" لمشغل البريد العام أو برخص مستقبلية تصدرها الهيئة.

- 104 Government requires that Jordan Post Company (JPC) as the Public Postal Operator continues to be obligated to provide this universal service.

- تقرر الحكومة أن يستمر إلزام شركة البريد الأردني، باعتبارها مشغل البريد العام، بتقديم خدمات بريدية شمولية.

- 105 Within elements of the universal postal service, JPC may not presently fully recover the cost of provision of the service. Accordingly, Government requires that minimal postal services consistent with current practice will continue to be 'reserved' to JPC as the exclusive provider for a period of time.
- 106 However, Government requires that in the longer term the market for postal services, including reserved services, be fully liberalised.
- 107 With regard to the universal service obligation in the longer term, MoICT and TRC will review the detail of policy, and, the funding of potential obligations, prior to the ending the reserved rights of JPC. However, in order that stakeholders may now consider the issues within an appropriate context, government now states certain policy parameters.
- 108 • Government requires that any universal service regime should only be targeted at areas of very specific need, and, defined in terms of a minimum set of services of specified quality. This is in order that the funding mechanism associated with any obligations may be fully transparent, and, not represent an undue distortion of open market mechanisms or represent barriers to competitive entry to certain areas of the market.
- ضمن حدود الخدمة البريدية الشمولية، قد لا تتمكن شركة البريد الأردني في الوضع الراهن من تغطية كامل كلفة توفير تلك الخدمة. لذلك تقرر الحكومة أن يستمر الحد الأدنى من الخدمات البريدية وضمن الأطر العالمية حصرياً لمشغل البريد العام ولفترة محددة.
- على الرغم مما ورد، سيتم في المستقبل فتح سوق الخدمات البريدية، بما في ذلك الخدمات الحصرية، بشكل كامل للمنافسة.
- ستقوم مستقبلاً كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات بدراسة تفاصيل السياسة المتعلقة بالتزامات الخدمات الشمولية وأساليب تمويل هذه الالتزامات، وذلك قبل إنهاء الحقوق الحصرية لشركة البريد الأردني، ووفقاً للمعايير المبينة أدناه:
- تقرر الحكومة أن يقتصر توفير الخدمات الشمولية على المناطق ذات الاحتياجات الخاصة جداً، بحيث تتضمن توفير الحد الأدنى من الخدمات وبجودة معينة. والهدف من هذا المعيار هو أن تتسم آلية التمويل المرتبطة بهذه الالتزامات بالشفافية التامة وأن لا تتسبب في تشويه آليات السوق المفتوح أو تضع عقبات أمام دخول المنافسة إلى جوانب معينة من السوق.

109 4.3. THE PUBLIC POSTAL OPERATOR

4.3. مشغل البريد العام

- 110 Government requires that JPC progressively, but rapidly, ceases to be reliant on government subsidy and be rendered able to compete fairly in the market. To meet this requirement, a transitory period of not less than three years (from date of approval of this document) is to be provided for a process of restructuring of JPC. This process is consistent with the terms of a Performance Contract, which has been entered into by JPC and Government.
- 111 In furtherance of the restructuring process, Government requires that JPC be given a measure of commercial autonomy, in a manner that is consistent with fair competition principles including the exclusion of cross subsidy between reserved and non-reserved areas of business.
- تقرر الحكومة أن تتوقف شركة البريد الأردني، وبالسرعة الممكنة، عن الاعتماد على الدعم الحكومي وأن تكون قادرة على المنافسة العادلة في السوق. ولتحقيق ذلك تحدد فترة انتقالية لا تقل عن ثلاث سنوات (من تاريخ إقرار هذه الوثيقة) تستكمل خلالها إعادة هيكلة شركة البريد الأردني بما يتفق مع أحكام "عقد الأداء".
- لترسيخ عملية إعادة هيكلة شركة البريد الأردني ستمتع الشركة باستقلالية تجارية تراعي من خلالها أسس المنافسة العادلة والتي تشمل الامتناع عن الدعم البيني بين الخدمات الحصرية و/أو غير الحصرية.

112 4.4. REGULATION OF THE SECTOR

- 113 Overall, the goals of policy are to encourage further development of the current thriving private postal market, to maintain universal postal service, and, to promote investment through increased private participation in the postal area.
- 114 Government requires the establishment of a common process of regulation for public and private postal operators, which is consistent with stated policy and its goals.
- 115 The Government accordingly requires that TRC exercise its prerogative to grant licences to those who already provide postal services, or who may wish to provide services in the future.
- 116 Government further requires that licensing be extended to the Public Postal Operator, towards the end of the transitory period, thereby enabling fully licensed competition within the postal sector.

117 4.5. DEVELOPMENT AND GROWTH OF THE SECTOR

- 118 To meet broader policy objectives to promote national and international trade, and, to meet social needs, Government requires the creation of a market environment that will further develop existing services and encourage the introduction of new services, for which there is demand.
- 119 Specific policy goals and objectives include the following:
- Growth in destination point delivery of postal articles through development of postal infrastructure including the definition of a postal address for every destination point in the country.
 - The development of postal services and infrastructure that will support e-Commerce and e-Government in Jordan, including hybrid electronic/physical services, and integration of postal information systems with information systems provided for e-Commerce and e-Government.
 - Further development of international services for the region.

4.4. تنظيم القطاع البريدي

- إن الهدف العام من وضع السياسة هو تشجيع تطوير سوق الخدمات البريدية وحماية وتوفير الخدمة البريدية الشمولية وترويج الاستثمار فيه من خلال زيادة المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في تطوير القطاع البريدي.
- تقرر الحكومة إيجاد نظام تراخيص مشترك لتنظيم مشغلي البريد العام والخاص بحيث يتوافق مع السياسة العامة وأهدافها.
- تقرر الحكومة أن تمارس هيئة تنظيم قطاع الاتصالات صلاحياتها في منح الرخص لكل من يقدم خدمات بريدية حالياً أو لمن يرغب بتقديمها مستقبلاً.
- تقرر الحكومة أيضاً أن يشمل الترخيص مشغل البريد العام عند نهاية الفترة الانتقالية وذلك لإيجاد بيئة تنافسية منظمة برخص ضمن قطاع البريد.

4.5. تطوير وإنماء القطاع

- لتحقيق أهداف السياسة الأشمل للدولة وترويج التجارة الوطنية والدولية ومواكبة الاحتياجات الاجتماعية، تقرر الحكومة خلق مناخ مناسب لتطوير الخدمات البريدية الحالية وتشجيع إدخال خدمات جديدة مطلوبة.
- تتضمن أهداف وغايات السياسة بشكل خاص ما يلي:
- زيادة نسبة خدمة الإيصال للبعثات إلى المكان الفعلي للمرسل إليه من خلال تطوير البنية التحتية للقطاع البريدي ليتضمن تعريف عنوان بريدي لكل نقطة إيصال في الأردن.
 - تطوير الخدمات البريدية والبنية التحتية لتساند الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية في الأردن ولتشمل تكامل الخدمات الإلكترونية/المحسوسة، وتكامل أنظمة المعلومات البريدية مع أنظمة التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.
 - تطوير وتوسيع الخدمات البريدية الدولية التي تخدم الإقليم.

120 4.6. GOVERNMENT OWNERSHIP IN THE POSTAL SECTOR

4.6. ملكية الحكومة في قطاع البريد

121 Government will withdraw from its ownership position in JPC, as market conditions and economic circumstances permit. Government will apply mechanisms and act in a manner and timescale that is in accordance with the relevant Law and is consistent with its responsibilities as a shareholder of JPC.

ستتخلى الحكومة عن ملكيتها في شركة البريد الأردني، حسبما تسمح به أوضاع السوق والظروف الاقتصادية. وضمن آليات عمل وأساليب تنفيذ ومدد زمنية تتفق مع القانون والتزامات الحكومة كمساهم في شركة البريد الأردني.

122 ANNEX 1: DETAILS OF COMPLEMENTARY LAW AND WTO OBLIGATIONS

ملحق 1: التفاصيل القانونية المكملة والتزامات منظمة التجارة العالمية

123 1.A. COMPETITION LAW NO. 49 OF 2002

1.أ قانون المنافسة رقم 49 لسنة 2002

124 The Competition Law of 2002 represents a major step forward in the entry of safeguards into the structure of the economy, whereby practices, alliances and agreements, explicit or implicit, that prejudice, contravene, limit or prevent competition shall be prohibited. Certain markets served by the sectors within ICT do not yet constitute fully liberalised or open environments, whilst others do have an acceptable level of competition. The sectors are principally governed by the terms of the Telecommunications Law and the Postal Law, which provide for regulation of activities and markets that are not fully competitive. The Competition Law has universal application. Accordingly, it is necessary that TRC take due note of its impact in the context of its regulatory activities under the Telecommunications and Postal Laws, with appropriate reference to policy set out in the body of this document.

يمثل قانون المنافسة خطوة رئيسية للأمام تتمثل في إدخال وسائل وقائية إلى البنية الاقتصادية، بحيث تحظر كافة المزاوات والتحالفات والتعاقدات التي تضر وتتعارض وتحد وتمنع التنافس سواء كان ذلك بشكل صريح أو ضمني. إن بعض الأسواق ضمن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا تشكل بيئات متحررة ومنفتحة بالكامل بينما تحتل أسواقاً أخرى مستويات مقبولة من المنافسة. إن كافة هذه القطاعات محكومة بشكل رئيسي بقانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقانون الخدمات البريدية والتي تنظم النشاطات والأسواق غير الخاضعة لحو تنافس كامل. إن قانون المنافسة له تطبيق شمولي وبالتالي فمن الضروري لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن تأخذ بعين الاعتبار الأثر المطلوب لهذا القانون في ضوء نشاطاتها التنظيمية التي ينص عليها قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقانون الخدمات البريدية بالإضافة لمراعاة السياسات المطروحة في هذه الوثيقة.

125 1.B WTO OBLIGATIONS

1.ب التزامات الأردن اتجاه منظمة التجارة العالمية

126 Upon becoming a member of the World Trade Organisation (WTO) in April, 2000 Jordan agreed to accept obligations associated with membership.

بموجب انضمامها لعضوية منظمة التجارة العالمية في نيسان 2000 وافقت المملكة على قبول الالتزامات المتعلقة بهذه العضوية.

127 Government reaffirms its commitment to those obligations. The policy that is set out in this document is fully consistent with those obligations and Government requires that in the implementation of policy, whether through its own action, or those of others, specific WTO obligations are met.

تؤكد الحكومة الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب عضوية منظمة التجارة العالمية. إن السياسة المطروحة في هذه الوثيقة متوافقة تماماً مع هذه الالتزامات. كما أن الحكومة تقرر الإيفاء بتلك الالتزامات عند تطبيق هذه السياسة، سواء كان ذلك من قبل الجهات الحكومية أو أية جهة أخرى.

128 In the telecommunications sector Jordan has agreed to various key principles by means of a reference paper. The following is a broad summary:

فيما يخص قطاع الاتصالات، قامت الحكومة الأردنية بالموافقة على عدة مبادئ أساسية وذلك بحسب وثيقة مرجعية تنص بشكل عام على ما يلي:

- 129 • To forbid and eliminate anticompetitive practices relating to control over essential facilities or use of a position established in a market, with specific reference to anti-competitive cross-subsidisation, use of the information of a competitor for anticompetitive purposes and denial of technical and commercial co-operation.
- 130 • To ensure that interconnection between competing networks is facilitated, at any feasible point in a timely and non-discriminatory manner, and, that interconnect services are supplied at cost oriented rates that are transparent, reasonable and so unbundled as to ensure that network components that are not used are not subject to charge. Further, that the procedures that apply to interconnect negotiation are made publicly available.
- 131 • With regard to Universal Service, to ensure that any action is fully justified and that market distortions are minimised.
- 132 • To ensure that criteria applied in the granting of licenses to operate are made publicly available.
- 133 • The Regulatory body is separate from, and not accountable to, any supplier of basic telecommunications services. The decisions of and the procedures used by the regulators shall be impartial with respect to all market participants.
- 134 • To allocate any necessary scarce resources for the purposes of the sector in an objective, timely, transparent and non-discriminatory manner.
- 135 In area of general government procurement, which this policy statement indicates will have significant impact upon sectors within ICT, Jordan is committed to WTO terms that require procurements to be open and non-discriminatory, except as may be modified through ongoing negotiation between the parties. Government is specifically required to facilitate procurement through the issue of technical specifications, and, to establish information centres.
- التخلص من ومنع الممارسات المخلة بالتنافس والمتعلقة بالسيطرة على مرافق حيوية أو استغلال نفوذ مهيمن بالسوق مع الإشارة تحديداً لعدد من التصرفات كالدعم البيني واستخدام معلومات خاصة بالمنافسين الآخرين وإنكار التعاون التقني والتجاري.
- العمل على تسهيل الربط البيني بين الشبكات المتنافسة وعند نقاط ربط معقولة غير خاضعة لأي تمييز وأن يوفر هذا الربط البيني بأسعار مبنية على الكلفة تعرض بشفافية وبشكل معقول ومجزأ وذلك لضمان عدم استيفاء أية رسوم عن العناصر غير مستخدمة من الشبكة. بالإضافة لذلك فإن الإجراءات اللازمة من أجل التوصل لاتفاقيات الربط البيني بين الشبكات يجب أن تكون متاحة للعامة.
- بخصوص الخدمات الشمولية، فمن الضروري مراعاة أن يكون أي إجراء يتخذ بهذا الخصوص مبرراً وبحيث يؤدي إلى التسبب بأقل إخلال ممكن في السوق.
- التأكيد على أن تكون المعايير الموضوعية لغايات الحصول على رخص تشغيلية متوفرة للعامة.
- يجب أن تكون هيئة التنظيم مستقلة عن أي مقدم لخدمات اتصالات أساسية وغير مسؤولة تجاهه. ويجب أن تكون قرارات المنظمين وإجراءاتهم غير متحيزة بالنسبة لجميع المشاركين في السوق.
- تخصيص أية مصادر نادرة ولازمة من أجل القطاع بصورة تتصف بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز وفي الوقت المناسب.
- في سياسة اللوازم والمشتريات الحكومية العامة والتي تشير هذه الوثيقة إلى أثرها البارز على القطاعات المختلفة في إطار الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن الأردن ملتزم بشروط منظمة التجارة العالمية والتي تنص على أن شروط المشتريات يجب أن تكون مفتوحة للجميع وغير متحيزة، ما عدا ما يجري الاتفاق على تعديله من خلال المفاوضات القائمة. إن الحكومة مطالبة بتسهيل المشتريات عن طريق إصدار معايير تقنية وتأسيس مراكز معلوماتية.